ذكريات وخواطر بشأن اسبوع العمل (ذي الخمسة ايام)

مقداد امين حسين*

اثار الامر التشريعي (١٨) لسنة ٢٠٠٥ المعدل للفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون العطلات الرسمية رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٢ الخاص بمنح عطلة اسبوعية يومين وجعل ايام العمل الاسبوعية خمسة ايام بدلاً من ستة والذي استمعت اليه من الفضائيات العراقية -اثار هذا الامر التشريعي- الكثير من الذكريات والخواطر التي تمتدالى السبعينيات وما بعدها من القرن الماضي والى الطموحات والتطلعات التي رافقت تاميم النفط وخطط التنمية ووصول معدلات تشغيل القوى العاملة الى اقصاها بما في ذلك دخول العنصر النسوي الى العمل وتطلعات الى خروج العراق من خانة الدول الاقل نمواً وما افرزه ذلك من اوضاع ادارية واجتماعية.

لقد كان لذلك كله اثر فعال وحافز لعلماء الادارة العراقيين من الاكاديميين والمطبقين لاقتراح وتطبيق كل ما من شأنه زيادة وتاثر التنمية ورفع الانتاجية واقتراح الكثير في مجال التطوير الاداري اضافة الى قيام وتطوير هياكل ومراكز متخصصة في هذا الشأن مثل: المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري واقسام التنظيم والاساليب في مختلف الوزارات الانتاجية والخدمية واقتراح الكثير من المشاريع مثل اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للدولة ومشروع لقانون الخدمة العامة (الخدمة المدنية) لتوحيد جميع قوانين وانظمة وقواعد الخدمة في الدولة العراقية.

كانت حصة الاسد من المهام الصعبة والمعقدة في مجال اصلاح الادارة العراقية في ذلك الوقت من نصيب المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري حيث كلف استشارية وتدريبية وبحثية عديدة وكثيرة ومنها مشروع دراسة وتطبيق نظام العمل (ذو الخمسة ايام) بدلاً من ستة. تشكل فريق عمل لدراسة الموضوع ضم عدداً من اختصاصي المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري. وبعد اجتماعات عديدة تم وضع الخطوط العريضة لهذه المهمة وقد تكونت من عدة مراحل:

المرحلة الاولى:

اولاً: دراسة جميع الادبيات والدراسات والتجارب المتوفرة حول الموضوع في الدول العربية والمجاورة والاجنبية.

ثانياً: التوصل الى صيغة اولية معرقة (عراقية) بعد دراسة الواقع العراقي.

وقد استلزم ما يلي:

الاثار المحتملة للنظام على الانتاج في:

❖ المؤسسات الانتاجية.

❖ المؤسسات الخدمية.

الاثار المحتملة للنظام على القوى العاملة:

❖ الموظفين.

❖ العمال.

الاثار المحتملة للنظام على مجموع ساعات العمل الاسبوعية في قانون الخدمة المدنية وقانون العمل. حيث ان معدل العمل في الاول (٣٥) ساعة وفي الثاني(٤٨) ساعة.

الاثار المحتملة للنظام على الدوائر التي بها اتصالات مستمرة مع العالم الخارجي مثل دوائر البريد والهاتف والبرقيات والمصارف ودوائر الخارجية وغيرها.

الاثار المحتملة للنظام على اداء الدوائر الخدمية الاساسية ذات العلاقة بالمواطنين مثل دوائر صيانة الماء والكهرباء والمجاري والهاتف والشرطة وبعض الاجهزة العدلية مثل حكام التحقيق والمستشفيات وبعض الدوائر الصحية، وهي دوائر ومنظمات ادارية تعمل على مدار ايام كل اسبوع وعلى مدار اليوم من خلال انظمة الوجبات (الشفتات) او الخفارات.

الاثار المحتملة للنظام على ايقاع الحياة اليومية للموظفين والتزاماتهم العائلية والاسرية:

❖ الانتقال الى محل العمل والعودة منه، ووسائط النقل المستخدمة شخصية او متعاقدة مع الدوائر او مواصلات عامة.

❖ دوام الحضانات ورياض الاطفال والمدارس عموماً وامكانية ايصال الموظفين لابنائهم اليها واعادتهم منها وخصوصاً اذا كان كلا الابوين من الموظفين.

❖ دوام عمل الاسواق في يومي العطلة وخصوصاً الاسواق المركزية (وهي مراكز التسوق الاساسية في ذلك الوقت)

❖ مدى توفر مطاعم بمستوى لائق في مختلف الدوائر لإمكانية تناول وجبة الغداء بسبب توقع امتداد الدوام الى ما بعد الظهر وخصوصاً اذا ما منحت استراحة تناول الغداء.

ثالثاً: لقد وجد الفريق ان اهم المزايا والتسهيلات التي يمكن ان تتحقق للموظف من خلال تطبيق اسبوع العمل (ذي الخمسة ايام) هي:

١- اتاحة الفرصة للموظفين لمدة اطول من الراحة مما ينعكس ايجابياً على ادائهم وانتاجيتهم.

٢- اتاحة الفرصة للموظف للتخطيط للقيام بالنشاطات الترويحية مثل القيام بالسفرات والرحلات القصيرة الى الاماكن السياحية.

٣- وللموظفين الذين يعملون خارج محافظات سكناهم، اللقاء بعوائلهم لفترات اطول.

٤- تخصيص احد ايام العطلة للتسوق وانجاز الواجبات الاسرية واليوم الاخر للراحة التامة.

٥- زيادة اواصر العلاقات الاجتماعية مما تتيح امكانية التزاور لتمتين العلاقات العائلية والاجتماعية.

٦- تقليل الضغط على وسائط النقل (شخصية وتعاقدية ، عامة).

٧- تقليل الضغط على استهلاك الكهرباء والماء والهواتف من قبل الدوائر الرسمية وما يتبعها من تكاليف صيانة.

المرحلة الثانية:

ولغرض التعرف على المزايا والمعوقات التي يمكن ان يفرزها هذا النظام واقعياً فقد توصل الفريق الى قناعة مفادها انه لابد من اختيار بعض الدوائر الحكومية والقيام بعملية تجريبية فيها ودراسة تأثيرات النظام قبل التوصية بتعميمه على بقية اجهزة الدولة.

وبالفعل فقد تم اختيار مؤسستين حكوميتين اختياراً تحكيمياً حددت تقرير متابعة المهمة الاستشارية وكانتا:

١- المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية .

٢- المركز القومي للحاسبات الالكترونية.

وتناولت الدارسة (القبلية) نواحي عديدة وصلت الى حد محاولة التعرف على نسب الغياب والتأخر عن العمل ونسب الاجازات المرضية والاعتيادية والزمنية للعاملين وشكاواهم.

المرحلة الثالثة:

وبعد ان بوشر بتطبيق النظام تجريبياً، لوحظ انخفاض في مستوى التذمر والشكاوى والغياب والاجازات عموماً ومنها الاجازات الزمنية، اضافة الى نتائج اخرى مهمة ثبتت في تقرير المهمة الاستشارية المرفوع الى ادارة المركز واضافة الى ما سبق دراسته فقد تم التعمق بدراسة الاتي:

١- تحديد يوم العطلة الاضافي اضافة الى يوم الجمعة، وهل من الاجدى ان يكون يوم الخميس او السبت.

٢- تعميم النظام على القطاع الخاص من عدمه وقد كان الاتجاه الى قصره على القطاع العام فقط في المرحلة الاولى.

٣- التعويض المادي ليوم العطلة الاضافي وكيفية احتسابه لمن سيضطر للعمل فيه من الموظفين وكان ميل الفريق الى اعتباره بحكم يوم الجمعة.

ومن حق القارئ هنا ان يستاءل وماذا حدث بعد كل ذلك؟

وسأجيب ببساطة ان المهمة توقفت وهي في مرحلة متقدمة نظراً لانصراف اهتمام القيادات الادارية في حينه الى قضايا اخرى اعتبرت اكثر اهمية وبذلك فقد تم صرف النظر عن هذه التجربة كما حدث لمشروعي اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للدولة ولمشروع قانون الخدمة العامة، التي كانت في جزء من اعاقاتها بقايا التشكيلات البيروقراطية .وختاماً فان هناك العديد من الدول المتقدمة التي طبقت ومازالت تطبق هذا النظام او انظمة مشابهة قامت على أسس راسخة من الدراسة الجادة لانظمتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية لتصل الى استنتاج مفاده ان مزايا اسبوع العمل (ذي الخمسة ايام) هي اكثر من مزايا اسبوع العمل (ذي الستة ايام) شريطة توافر الاسباب والمعطيات والتسهيلات التي تساعد على تطبيقه بنجاح.

ومن الطريف في الامر ان احد المركزين (وهو المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية) قد استمر في تطبيق النظام لفترة طويلة على مسؤوليته الخاصة..!!!

* رئيس الاختصاصيين في المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري سابقاً وتدرسي مادة الادارة في جامعة عمر المختار- ليبيا

في الهم الاقتصادي

توجهات غريبة في تنظيم الحقائب الاستثمارية

حسام الساموك

اعتادت الشركات المساهمة في اعقاب برامج زيادة رساميلها، ووفقاً لقانون الشركات المعتمد، ان تطرح ما يتبقى من الاسهم التي لا يتسنى لاصحابها دفع مستحقاتها، للاكتتاب العام بين الجمهور احقاقاً للشفافية المفترضة في تداولات الاسهم، ويتعارف المساهمون العراقيون على الفئة المتبقية من الأسهم بالفضلة، حيث يتصدى لها صغار المساهمين ليقتسموها بينهم استناداً الى نسبة اكتتاب كل منهم بالمبلغ القادر على رصده، ليتم تحديد النسبة المقررة حسب مبدأ قسمة الغرماء، وبذلك تنعم هذه الفئة من صغار المساهمين بما يحظى به كل منهم مستفيداً من فارق ثمن السهم في سوق الاوراق بعد ان تحسب عليه قيمة الاسهم بأسعارها الاسمية ، أي دينار واحد للسهم.

لكن ما طرأ على ساحة التداولات مؤخراً، هو ا ن دلافين السوق راحوا يزاحمون صغار المساهمين برصد مبالغ خيالية ليحصل كل (دلفين) على اكبر حصة مما لذ وطاب من (فضلة زيادات) الرساميل.

ولم تتوقف اللعبة عند هذا (الحل المائل) بل فطن اصحاب الشركات والمصارف لـ(دبق) الاسهم الفائضة مما جعل كل شركة او مصرف، بل حتى بعض المؤسسات الحكومية ان تضع اجندات توقت بكل دقة لملء ما عرف بمحافظها الاستثمارية باسهم شركات تسعى الى ما يشبه الابتزاز في رصد مليارات سيالة بغية الحصول على ملايين من اسهم الشركات الساعية لزيادة رساميلها وفق آليات ليس بالضرورة ان تكون سليمة او تتسم بقدر من النزاهة .

صحيح ان المشاركة في اكتتاب عام للجمهور امر تسمح به اللوائح المعتمدة والأعراف السائدة، برغم ان مزاحمة الآخرين اعتماداً على وفرة السيولة النقدية في الشركات والمؤسسات والمصارف، بغض النظر عن ان بعض هذه الجهات تمارس تلك الفعاليات خارج اختصاصاتها كان تنهمك شركة صناعية في عمليات استثمارية لا علاقة لها باختصاصها المهني، لكن الواقع أشر في هذا الميدان مجموعة من المخالفات التي تتعارض مع ابسط مظاهر اللياقة المهنية، بل الضوابط القانونية.

من تلك الصور المؤسفة ما تحقق من سطو صريح على (فضلة) اسهم شركة نينوى للصناعات الغذائية في محافظة نينوى، عندما اقدمت تلك الشركة على مضاعفة رأسمالها وانهت المرحلة الاولى من دفع استحقاقات المساهمين في احد المصارف الاهلية المعروفة، وعندما بدأت المرحلة التالية حسب قانون الشركات وفق اسلوب الاكتتاب العام للجمهور في المصرف نفسه، وتحديداً في اليوم الاخير لتسلم اكتتاب (الفضلة) من قبل الجمهور، حيث تجمعت في ذلك المصرف بضع مليارات، بادر المصرف، وبسابقة خطرة بالاكتتاب من الاموال المودعة بالمصرف على سبيل الامانة من مبالغ الاكتتاب كما تردد حيث، رصد مليار دينار خلافاً لكل الضوابط السائدة في مساهمة المصرف المكلف بتنظيم عملية الاكتتاب ضمن اكتتابات الجمهور، ليحصل بعد أيام قلائل وفقاً لعملية سطو مفضوحة على ملا يين الاسهم من دون وجه حق، في حين حرم عموم الجمهور المكتتب من ملايين الأسهم تلك جراء استيلائه عليها بفضل مزاحمته غير القانونية في المليار المقتطع من عملية الاكتتاب نفسها.

في هذه العملية وتلك، وعبر كل الإجراءات والفعاليات الاقتصادية نتطلع لان تسود الآليات الامينة تعاطينا اليومي في كل أجهزتنا وحلقات تداولاتنا .

سبل النهوض بواقع التنمية والاصلاح الاقتصادي في مركز بغداد للبحوث الاقتصادية

رياض القره غولي

يعد مركز بغداد للبحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى مستقلاً غير حكومي، يعنى بالبحوث والدراسات الاقتصادية وتقديم المشورة، وتتلخص رسالته في المساهمة الايجابية في عملية إعادة بناء العراق الجديد بتنمية اقتصادية شاملة مزدهرة متينة.

ويسعى المركز ليكون ملتقى نقاشيا لقضايا الاصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي بوجه عام وتنمية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، كي تأخذ دورها الفاعل في عملية الاصلاح الاقتصادي.

وللحديث عن المركز وأنشطته وبرامجه تحدث لصفحة المدى الاقتصادي الدكتور عباس ابو التمن قائلاً: ينفذ المركز برامج عمل وندوات وحوارات اقتصادية بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمدنية وروابط الاعمال العراقية والدولية لتحقيق الاهداف الرئيسة للمركز والمتمثلة بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي والديمقراطي اضافة الى نشر الوعي وثقافة الافصاح والشفافية والمساءلة في مجتمع الاعمال العراقي. واضافة الى ذلك فان المركز يقوم ايضاً بتقديم الخبرة والمشورة الى القطاع الخاص وعقد الندوات والحلقات النقاشية والدراسات والبحوث والاصدارات في المجالات ذات الصلة التي من شأنها تعزيز كفاءة وفاعلية المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وتنحصر برامج المركز الحالية في مجالات البحوث والندوات حول قضايا التمويل للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والتشريعات الضريبية ذات الصلة بها واثر تحرير التجارة عليها وقضايا المرأة في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم وفي مجال التدريب والتعليم المستمر هناك برامج مخصصة لزيادة المهارات الادارية والمحاسبية والحاسوبية وما يتصل بها من مهارات الاتصال بالانترنيت وتطبيقاتها اما في مجال النشر والاعلام فتتلخص مساهمات المركز في نشر الوعي والمعرفة والمعلومات الخاصة بتشريعات وبيئة الاعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الحوارات ومناقشة السياسات في مجال الاقتصاد والاعمال وبناء موقع شبكة الكتروني يعنى بتلك المشاريع .

واضاف الدكتور ابو التمن قائلاً: واستطاع مركز بغداد للبحوث الاقتصادية استقطاب مشاركة مختصين وباحثين في الوزارات والهيئات والمنظمات العراقية ذات العلاقة مثل غرفة تجارة بغداد واتحاد الصناعيين العراقيين واتحاد المقاولين العراقيين في تنفيذ برامج المركز حيث تم اقامة سبع ندوات علمية رصينة في المجالات ذات الصلة بانشطة المركز اضافة الى اقامة عشر دورات تدريبية لرجال وسيدات الاعمال بهدف رفع كفاءاتهم وزيادة مهاراتهم . ويسعى المركز حالياً الى تشجيع مشاركة الاوساط الاكاديمية والاعلامية العراقية ومنظمات دولية غير حكومية ذات الصلة للمساهمة الفاعلة في البحوث والدراسات الاقتصادية حول القضايا المطروحة للنقاش .

في اطار المنتدى الاقتصادي العربي ببيروت

وفد رجال الاعمال العراقيين يدعو الى استخدام اللامركزية في ادارة المشروعات الاقتصادية

كريم الحمداني

ناقش منتدى الاقتصاد العربي "المؤتمر السنوي الحادي عشر لاسواق رأس المال العربية الذي عقد في بيروت للفترة من ١٦- ١٧ حزيران الحالي جملة موضوعات تتعلق بتطورات المنطقة ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي وقضايا الاستثمار ومستقبل الصناعة المصرفية والتمويل في البلدان العربية، بحسب ما اكده رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين راغب رضا بليبل لـ(المدى) وقال ان المنتدى الذي شارك اتحادنا بفعالياته بوفد كبير قد بحث ايضاً الظواهر الجديدة المتعلقة بانعكاس اسعار النفط على السياسات الاقتصادية وفورة الاستثمار العقاري في دول المنطقة.

واوضح بليبل ان ورقة عمل الاتحاد المقدمة للمنتدى تضمنت عدة محاور ابرزها محور التوجه نحو نظام السوق وتركيز الجهود والتعاون من أجل تطويره اذ يعتبر بديلاً للنظام الاقتصادي الشمولي من خلال مفاهيم مهمة منها استخدام اللامركزية في ادارة الاقتصاد وتكييف الاطر القانونية والتشريعات الملائمة لعمليات الاستثمار وتنشيط الاستثمار العربي والاجنبي واشراك القطاع الخاص في جميع النشاطات الاقتصادية التي ستتبناها الحكومة العراقية والتشجيع على خلق كيانات مالية عراقية- عربية خصوصاً مع المصارف والشركات التجارية لنتمكن من توفير احد المستلزمات المهمة في الاقتصاد وبناء قواعد وركائز قوية لتحقيق الاستثمار وقادرة على تولي مهام النشاطات الاقتصادية المختلفة.

واضاف رئيس اتحاد رجال الاعمال قائلاً: اما محور الاستثمار في العراق كونه بلداً غنياً يمتلك طاقات هائلة في جميع النشاطات الاقتصادية من ملاكات علمية وفنية تتمتع بخبرة ومعرفة عاليتين وكذلك وفرة الايدي العاملة والثروات الوطنية كالموارد النفطية ومنتجاتها المختلفة الداخلة في الصناعات العديدة والموارد الزراعية والمياه ومواد البناء الاولية والمعادن ومنح فرص متكافئة للاستثمارات العربية والاجنبية موضحاً اما محور المشاريع الصناعية التي يمكن الاستثمار فيها في العراق فهي البتروكيمياويات ومنتجاتها والصناعات الغذائية مستندة الى ما متوفر من موارد زراعية وغذاء وصناعات مواد البناء وتأسيس مشاريع الثروة الحيوانية والصناعات الدوائية والكيمياوية والصناعات النسيجية والجلدية والصناعات الزجاجية والسيراميك فضلاً عن الاستثمارات الزراعية، اما المحور الاخير الذي تضمنته الورقة فهو بشأن مستقبل الصناعات العربية الذي تطرق الى اتساع مفهوم السوق بما يتعدى مجرد تبادل سلع محدودة بل لابد من امتدادها لتشمل حرية انتقال السلع والخدمات والغاء رسوم السفر ودعم وتنشيط عمليات البحث والتطوير ونقلها الى مستوى التصنيع الجيد وتطويرها وتحديثها بإدخال التكنولوجيا ليكون لنا دور فاعل في الصناعات بدلاً من ان نكون مستوردين ومقلدين ، فضلاً عن تأسيس مراكز بحثية متفرغة للبحث العلمي وتدعم علمياً وادارياً ومالياً وتأسيس اقسام البحث والتطوير في المصانع لمواجهة التقيد والالتزام بمضامين الاتفاقيات العالمية وحث الشركات العربية على الاندماج فيما بينها وتشكيل مؤسسات كبرى من حيث الامكانات العلمية والفنية والمالية وتأسيس مشاريع تصنيع المواد الاولية ومستلزمات الانتاج.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

إيران والهند تبحثان مد أنبوب غاز بينهما

بحث وزير النفط الإيراني بيجان زنغنه مع نظيره الهندي ماني شنكار أيار تزويد الهند بالغاز الإيراني ومد أنبوب غاز بين البلدين ومشاركة الهند في تطوير حقلي نفط إيرانيين. وأكدت وكالة الأنباء الإيرانية "شانا" التي ترتبط بوزارة النفط مناقشة الوزيرين اتفاقا تقوم طهران بموجبه بتسليم الهند خمسة ملايين طن غاز سنويا لمدة ٢٥ عاما.

وتناولت المحادثات بين الجانبين مشاركة الهند في تطوير حقل يادافاران النفطي جنوب غرب إيران وبنسبة ٢٠٪. وأوضحت الوكالة الانتهاء من وضع اللمسات النهائية على اتفاق يضمن تصدير خمسة ملايين طن من الغاز الإيراني إلى الهند ويبحث الجانبان تصدير ٢,٥ مليون طن غاز إضافية إلى نيودلهي.

وأشار زنغنه إلى تقدم في المباحثات حول تطوير التعاون النفطي بين البلدين، وأعرب الوزيران عن أملهما بوضع اللمسات النهائية لاتفاق بشأن أنبوب غاز بين البلدين. وكان الوزير الهندي زار في الأيام الماضية إسلام آباد لبحث إقامة أنبوب غاز يصل بين الهند وإيران ويمر عبر باكستان. وتتواصل المحادثات في إيران بشأن هذا المشروع الذي ينتظر أن يكلف أربعة مليارات دولار.